تدعم أهداف التنمية وتضع الأسس المتينة لمرحلة جديدة

وزيرة المالية: عودة الكويت إلى الأسواق العالمية خطوة إستراتيجية نحو النمو المستدام

الكويت تعمل على تعزيز تنافسيتها من خلال إصلاحات هيكلية وتشريعية طموحة وتوسيع آفاق الاستثمار في البنية التحتية

قرارات الاقتراض مدروسة بعناية ومرتبطة بالرؤية الاقتصادية بعيدة المدى للكويت

بقلم: وزيرة المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار المهندسة نورة الفصام

تسير دولة الكويت بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤية اقتصادية شاملة ترتكز على مبادئ الاستدامة، التنويع، والابتكار، ساعية إلى بناء اقتصاد مرن قادر على مواجهة التحديات العالمية، وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للدخل. وفي ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة إقليمياً ودولياً، تعمل الكويت على تعزيز تنافسيتها من خلال إصلاحات هيكلية وتشريعية طموحة، وتوسيع آفاق الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والخدمات اللوجستية، بما ينسجم مع رؤيتها المستقبلية لبناء اقتصاد معرفي متنوع.

ومن هذا المنطلق، تعد عودة الكويت إلى الأسواق العالمية للاقتراض خطوة استراتيجية محورية، تدعم أهداف التنمية وتضع الأسس المتينة لمرحلة جديدة من النمو المستدام.

ويأتي هذا القرار استكمالاً لنهج تاريخي اعتمدته الكويت منذ عام 1987 في استخدام أدوات الدين العام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة النمو. وبشكل المرسوم بقانون في شأن التمويل والسيولة الصادر هذا العام محطة تحول رئيسية، حيث أرست الدولة من خلاله أكبر إطار قانوني متكامل في تاريخها لإدارة الدين العام، متضمناً آجال استحقاق تمتد حتى 50 عاماً وسقف اقتراض يبلغ 30 مليار دينار كويتي. وتعكس العودة إلى أسواق الدين العام جزءاً من رؤية استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز المركز المالي للكويت وتمكينها من دخول الأسواق العالمية بثقة ورؤية اقتصادية واضحة المعالم.

ستدار هذه الخطة من قبل اللجنة الثلاثية المعنية بملف الدين العام، والتي تضم في عضويتها ممثلين رفيعي المستوى من وزارة المالية، بالإضافة الى بنك الكويت المركزي، والهيئة العامة للاستثمار؛ الجهتان اللتان استلمتا تفويضاً رسمياً بتاريخ 25 مايو 2025 إيذاناً بتنفيذ عمليات الاقتراض بالنيابة عن الوزارة. هذا حيث تضطلع اللجنة بمسؤولية رسم ملامح السياسة التمويلية للدولة، بما يضمن أن تكون قرارات الاقتراض مدروسة بعناية ومرتبطة بالرؤية الاقتصادية بعيدة المدى للكويت. ويتيح النهج الذي تتبعه اللجنة تعزيز قدرة الدولة على التكيّف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار النفط، بما يضمن دخولاً مدروساً ومستداماً إلى الأسواق المالية.

عودة الكويت إلى أسواق الدين العام ستتم في عملية طرح مدروسة تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي وجذب المستثمرين المحليين والعالميين. ويُعد بناء منحنى العائد السيادي جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجية، حيث سيعمل كمعيار لنمو القطاع الخاص من خلال توفير مؤشرات واضحة لتكلفة الاقتراض. هذه المبادرة من المتوقع أن تعزز سوق الدين المحلي في الكويت، مما يمهد الطريق لإصدارات الشركات ويدعم التوسع الاقتصادي.

سيتم استخدام رؤوس الأموال المُجمعة من هذه الإصدارات في تمويل مشاريع تنموية كبرى. وستتركز هذه الاستثمارات بشكل خاص على تطوير البنية التحتية، بما يشمل تحديث شبكات الطرق والجسور، وإنشاء مستشفيات ومدارس حديثة، ما من شأنه تعزيز جودة الخدمات العامة والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين والمقيمين على أرض الكويت.

وزير المالية والشؤون الأقتصادية نورة الفصام

كما تضع الكويت التنمية الاقتصادية في صلب أولوياتها، من خلال استثمارات ضخمة في قطاع الخدمات اللوجستية وتطوير البنية التحتية للموانئ، بهدف تعزيز حركة التجارة وترسيخ موقع الدولة كمركز لوجستي إقليمي بارز. وتُعد هذه المشاريع رافعة أساسية لتوفير فرص عمل نوعية للشباب الكويتي، ودعم الابتكار، وتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي. ومن خلال هذا التوجه، تمضي الكويت نحو بناء اقتصاد أكثر صلابة وأقل اعتماداً على عائدات النفط، وأكثر انفتاحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.

وفي هذا السياق، تواصل الحكومة تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتوازية، تهدف إلى رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة الإيرادات غير النفطية. وتشمل هذه الجهود إعادة تسعير الخدمات الحكومية، وإصدار لائحة تسعير لأراضي وأملاك الدولة، بالإضافة إلى مراجعة وتقييم منظومة الدعومات.

كما تعمل الحكومة على استكمال هذه الإصلاحات بإطار تشريعي داعم، يشمل إصدار مجموعة من القوانين الحيوية لتحفيز النمو المحلي، من ضمنها قانون الصكوك الحكومية، والتعديلات المرتقبة على قانون رقم 126 لسنة 2023 بشأن مكافحة احتكار الأراضي الفضاء وقانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن نظام أملاك الدولة.

وتأتي هذه الإصلاحات كجزء لا يتجزأ من التوجه الاقتصادي الأشمل، بما يعزز جاهزية الدولة للعودة الاستراتيجية إلى أسواق الدين بخطى واثقة، للحفاظ على أصولها الوطنية والوصول إلى مصادر تمويل متنوعة، تمكنها من إدارة الدورات الاقتصادية بكفاءة واستباقية.

إن عودة الكويت إلى الأسواق العالمية تحمل رسالة واضحة: الدولة ملتزمة بالتنمية المستدامة، التنويع الاقتصادي، وضمان مستقبل آمن ومستقر لمواطنيها، من خلال هذا الإطار، تضع الكويت أسساً قوية للنمو المستدام، بنية تحتية متينة، وفرصاً متزايدة لأبنائها

استخدام رؤوس الأموال المُجمعة في تمويل مشاريع تنموية كبرى لتطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات والارتقاء بمستوى المعيشة

الكويت تمضي نحو بناء اقتصاد أكثر صلابة وأقل اعتماداً على عائدات النفط وأكثر انفتاحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية

إعادة تسعير الخدمات الحكومية وإصدار لائحة جديدة لأراضي وأملاك الدولة ومراجعة وتقييم منظومة الدعومات

يوفّر حماية استباقية من التصيد الاحتيالي في ظل تصاعد التهديدات

«زوهو» تطلق متصفح« Ulaa» المؤسسي المدعوم بالذكاء الاصطناعي لتعزيز الأمن السيبراني للشركات في الكويت والمنطقة

أعلنت "زوهو"، الشركة العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا أمس، عن إطلاق Ulaa Enterprise، متصفحها المؤسسي الآمن الجديد، والمصمّم خصيصا لمساعدة الشركات في دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني، وسط تصاعد التهديدات الإلكترونية، ولا سيما هجمات التصيّد الاحتيالي التي باتت تُعد من أكثر التحديات السيبرانية انتشاراً في المنطقة.

ومع توجه المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو اعتماد الحلول السحابية، أصبح المتصفح هو مساحة العمل الرئيسية – وأيضاً أكبر نقاط التعرّض للهجمات السيبرانية. ويأتي متصفح Ulaa ليؤمّن هذا المدخل الحيوي من خلال تضمين الحماية مباشرة داخل المتصفح، مما يلغي الحاجة إلى أدوات أطراف خارجية معقدة أو بيئات افتراضية إضافية. ويعزز المتصفح قدراته الأمنية من خلال إمكانيات الذكاء الاصطناعي المدعومة بمحرك "زيا" Zia الخاص بزوهو، والذي يوفر طبقة إضافية من الحماية الذكية. كما يضم نظام "زيرو فيش" Zero-Phish المدمج، الذي يحلل عناوين الروابط وسلوك الصفحات الإلكترونية في الوقت الفعلي، لاكتشاف محاولات التصيّد الاحتيالي ومنعها قبل أن يتفاعل المستخدم مع الروابط الخبيثة. ويقوم "زيا" أيضاً بتصنيف المحتوى غير الآمن وتنقيح الصفحات تلقائياً، مما يخلق تجربة تصفح أكثر أماناً وتوافقاً مع المعايير، دون التأثير على إنتاجية الموظفين.

ساران بي باراماسيفام

وقال ساران بي باراماسيفام، المدير الإقليمي لشركة زوهو في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا: "نادراً ما تفكر الشركات في الاستثمار في متصفحات مدفوعة كجزء من استراتيجيتها الأمنية، إلا أن الارتفاع الحاد في الهجمات الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – ولا سيما تلك الناجمة عن التصفح غير الآمن – بدأ يُغيّر هذا المفهوم. لقد صُمم متصفح Ulaa Enterprise خصيصاً للمؤسسات التي تسعى إلى تعزيز خط الدفاع الأول لديها، وتحسين مستوى الوقاية السيبرانية، وحماية بياناتها وثقة عملائها على حد سواء".

وبحسب مؤسسة "جارتنر"، من المتوقع أن تعتمد 25% من المؤسسات حول العالم واحدة على الأقل من تقنيات المتصفحات المؤسسية الآمنة (SEB) بحلول عام 2028، كجزء مكمّل لاستراتيجياتها الحالية في الوصول الآمن عن بُعد وحماية أجهزة المستخدمين. يوفر متصفح Ulaa لفرق تقنية المعلومات والأمن السيبراني رؤية شاملة وتحكماً دقيقاً في أنشطة التصفح داخل المؤسسة. حيث يمكن للمسؤولين تحديد السياسات الأمنية مركزياً، وتقييد عمليات التنزيل والإضافات، ومراقبة سلوك المستخدمين، وتطبيق القواعد على مختلف الأقسام أو مجموعات المستخدمين – وكل ذلك من خلال لوحة تحكم موحّدة. وتعمل آليات منع فقدان البيانات المدمجة على ضمان عدم مشاركة أو نسخ أو تنزيل المعلومات الحساسة دون تفويض، في حين تتيح سجلات التدقيق التفصيلية والمراقبة اللحظية للفرق التدخل السريع والحاسم عند رصد أي تهديدات محتملة.

تم تصميم Ulaa ليلبي احتياجات جميع مستويات المؤسسة، موفّراً تجربة سلسة لكل من فرق تقنية المعلومات والموظفين على حد سواء. و يتميّز بسهولة التفعيل مع متطلبات تقنية بسيطة، ونشر خفيف، وتطبيق فوري للسياسات دون الحاجة إلى بنى تحتية افتراضية معقدة.

ويعتمد المتصفح على إطار عمل "كروميوم"، ما يوفّر واجهة مألوفة للمستخدمين، إلى جانب تطبيق فحوصات أمان محلية مدمجة تضمن السرعة والحماية. كما يوفر Ulaa دعماً كاملاً عبر جميع المنصات، ويعمل بكفاءة على مختلف أنظمة التشغيل المكتبية والمتحركة، بما في ذلك آندرويد وأيزو.

يأتي هذا الإطلاق في وقت يشهد فيه Ulaa زخماً متسارعاً، حيث ارتفع عدد مرات التنزيل والمستخدمين النشطين شهرياً بمعدل 2.5 مرة منذ عام 2023، مما يعكس تزايد الطلب العالمي على حلول تصفح آمنة ومُرتكزة على الخصوصية. يُمكّن المتصفح الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تحديث بنية أمان المتصفح بسرعة وكفاءة من حيث التكلفة. فهو يُغني عن الحاجة إلى العديد من أدوات الحماية الخارجية، ويقدّم حماية مدمجة محلياً تتميّز بالتكامل الكامل، وسهولة الإدارة، والاستجابة الفعّالة لمواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة. يتوفر Ulaa Enterprise بصورة فورية للمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

متصفح زوهو

بمناسبة إطلاق الهيئة أعمال إعداد إستراتيجيتها

«أسواق المال»: الخطة الإستراتيجية الرابعة فرصة محورية لتوحيد الرؤى ومواءمة التطلعات

جانب من ورشة العمل

عماد تيفوني: ضرورة مشاركة القيادات وجميع المعنيين لإنجاز مخرجات إعداد الخطة وفق الجدول الزمني المعتمد

قال رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي في هيئة أسواق المال الكويتية عماد تيفوني إن الخطة الاستراتيجية الرابعة للهيئة تمثل فرصة محورية لتوحيد الرؤى ومواءمة تطلعات مجلس المفوضين مع مسار التوجهات الاستراتيجية للمرحلة القادمة.

وأكد تيفوني في بيان صحفي أمس الثلاثاء بمناسبة إطلاق الهيئة أعمال إعداد استراتيجيتها الرابعة التي ستغطي الفترة ما بين (2027/2028 – 2030/2031) أهمية المشاركة المؤسسية باعتبار أن إسهام جميع الوحدات التنظيمية يعتبر عنصرا أساسيا في نجاح عملية التخطيط الاستراتيجي.

وأضاف أن دور كل وحدة لا يقتصر على الأعمال التشغيلية فقط إنما يشمل أيضا المساهمة الفاعلة في تطوير أعمال الهيئة والمساهمة في صياغة مكونات الخطة بما يسهم في بناء خطة واقعية تعكس الطموحات.

وشدد تيفوني على أهمية مشاركة القيادات في هيئة أسواق المال وجميع المعنيين في هذه المرحلة لإنجاز مخرجات إعداد الخطة الاستراتيجية وفق الجدول الزمني المعتمد. من جانبه قال رئيس فريق إعداد الاستراتيجية الرابعة أحمد العمار إن هذه الخطوة تنطلق من الحرص على ضمان استمرارية وتناغم تنفيذ التوجهات الاستراتيجية للهيئة من خلال خطط مترابطة تضمن انتقالا سلسا من الخطة الحالية إلى الخطة الجديدة دون فجوات زمنية أو تنفيذية.

وأضاف العمار أن الهيئة شرعت في تنفيذ خطة تواصل شاملة مع أصحاب المصلحة من الجهات ذات العلاقة بأنشطتها بهدف الوقوف على تطلعاتهم واحتياجاتهم التي يرون أهمية إدراجها ضمن الأولويات الاستراتيجية للهيئة وبما يتماشى مع أدوارها واختصاصاتها.

ولفت إلى اعتزام الهيئة نشر استطلاع عام للرأي عبر موقعها الإلكتروني مع إشعار المسجلين كافة في بوابة الهيئة الإلكترونية للمشاركة إضافة إلى الإعلان عنه في الصفحة الرئيسية للموقع وحسابات الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي.

وأضاف أنه يتم حاليا التواصل مع الجهات الحكومية المعنية لاستطلاع مرئياتها حول أدوار الهيئة الحالية والمأمولة ومساهمتها في المنظومة المؤسسية على المستوى الوطني كما يمتد نطاق التواصل ليشمل أيضا الجهات المهنية والقطاعية بهدف استقصاء آرائها وملاحظاتها حول احتياجاتها وتطلعاتها من الهيئة.

وأشار إلى بدء فريق العمل إجراء التحليل الداخلي من خلال حصر توجهات وتطلعات أعضاء مجلس المفوضين ورؤساء القطاعات وكل المكاتب والإدارات والوحدات التنظيمية في الهيئة تمهيدا لتحليل نتائج الاستطلاع بشقيه الداخلي والخارجي وصياغة الطموحات الاستراتيجية بشكل موحد وواقعي يعكس احتياجات وتطلعات الهيئة والمجتمع المالي. وأكد العمار أن هذه الخطوة تنطلق من إيمان الهيئة بأهمية العملية التخطيطية في توجيه الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وتعزيز قدرتها على أداء دورها الرقابي والإشرافي على أسواق المال في البلاد بما يحقق أثرا مباشرا في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت الاقتصادية.